الاقتصاد المصري في المرحلتين الناصرية والساداتية

دراسة مقارنة

خليل اسماعيل ابراهيم

كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار

مقدمة

شهد الاقتصاد المصري تحولاً منذ عام ١٩٧٤ ، إذ طرحت امام مجلس الامة في نيسان ١٩٧٤ ورقة عمل اكتوبر الاول (أكتوبر) وذلك لاجل مناقشة الاتجاه الذي يتوخى النظام الحاكم الاعتماد عليه وتضمنت تلك الورقة عدداً من التغيرات في مجال السياسة الاقتصادية ولاسيما التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية وكذلك اجراء تغيرات في الهيكل الاقتصادي تمخض عنها تضاؤل دور القطاع العام ومما لاشك فيه إن للمتغيرات الاقتصادية أبعاداً اجتماعية وسياسية الا أن هذا البحث سيركز على التطورات الاقتصادية.

مشكلة البحث

يؤكد مؤيدو سياسة الانفتاح الاقتصادي إن هناك ثغرات كبيرة في السياسة الاقتصادية التي اعتمدت خلال المدة (١٩٥٢-١٩٧٣) نتج عنها تراجع في الناتج المحلي الإجمالي وتردي الأحوال المعاشية إذ أدت إلى اعتماد سياسة اقتصادية جديدة لأجل تخطي تلك الثغرات .

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها: انه على الرغم من حصول تطورات سلبية في ظل الحكم الناصري يبدو انه هناك تطورات أيجابيه تفوق تلك التي تحققت في ظل الحكم الساداتي على الرغم من المعوقات الداخلية والخارجية التي واجهت عبد الناصر وحكمه .

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى متابعة ما حصل من تطورات اقتصادية خلال المدة (١٩٥٢ -١٩٧٣) ومقارنة ذلك بتلك التطورات التي تحققت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ومن ثم محاولة استخلاص ما يمكن استخلاصه من تلك التطورات .

مدة البحث

تتركز مدة البحث خلال السنوات (١٩٥٢-١٩٩٥) مع محاولة لالقاء الضوء على المرحلة السابقة لمدة البحث .

منهجية البحث

اعتمد البحث على التقارير الاحصائية والدراسات والبحوث المنشورة وتضييق نطاق الاحكام الشخصية قدر المستطاع وقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث فرعية تتلوها خاتمة وكما يلي :

المبحث الأول ملامح الاقتصاد المصري قبل عام ١٩٥٢ .

المبحث الثاني أهم التطورات الاقتصادية خلال المدة (١٩٥٢-١٩٧٣).

المبحث الثالث أهم التطورات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٩٥).

المبحث الاول

ملامح الاقتصاد المصري قبل عام ١٩٥٢

١-١ الخصائص العامة

يمكن ايجاز خصائص الاقتصاد المصري قبل عام ١٩٥٢ بما يأتي[١]

- تخلف أساليب الإنتاج الزراعي .
- سيطرة الاحتكارات الأجنبية والارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية .
- وجود اتحاد بين طبقة كبار ملاك الأرض والإقطاعيين وطبقة الرأسماليين .
- تركز التجارة الخارجية مع دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأميركية .
- تدني الدخل القومي بالقياس مع البلدان الأخرى .

وقد أخذت ديون مصر الخارجية تتزايد بحيث أدت في غضون خمسة وعشرين عاما الى استلاب السيادة المصرية والى احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ بعد أن كانت مصر قد توقفت في عام (١٨٧٦) عن الوفاء بالديون التي بلغت (٦٨،٥) مليون جنيه مقابل (٣) مليون جنيه في عام (١٨٦٣)[٢]

١-٢ تطورات القطاع العام

نتيجة لأعراض الرأسماليين الأجانب عن الاستثمار في المشروعات الأساسية للبنيان الاقتصادي(Infrastructure) وغيرها من المشروعات التي تحتاج الى تمويل ضخم فقد أخذت الدولة على عاتقها القيام بمثل هذه المشروعات التي تخدم أساسا المحتل الأجنبي والشركات الاحتكارية[٣] وهكذا بدأت تطورات اخرى للقطاع العام قبل عام ١٩٥٢ بعد تصفية العديد من المصانع التي نشأت في ظل المرحلة السابقة ،إلا إن تلك التطورات ما كان لها أن تؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وذلك لاقتصارها على مجالات محدودة وأهمها قطاع النقل والمواصلات ،الري والصرف والانتمان وذلك للطبيعة المتميزة للاستثمار في هذه المجالات إذ إنه يحتاج الى راس مال كبير ومدة زمنية طويلة مع انخفاض معدل الأرباح المتحققة منها .

١-٣ الدخل القومي والمستوى المعاشي

على الرغم من قلة الاراضي الصالحة للزراعة فقد ظلت مصر بلدا زراعيا وظل الدخل الزراعي يشكل نسبة كبيرة من اجمالي الدخل القومي ،إذ وصلت هذه النسبة الى (٤٥%) وذلك في السنوات التي سبقت عام ١٩٥٢ حيث كان الدخل القومي مقدرا ب(٤٠٠) [٤] مليون جنيه ،،كما ان متوسط دخل الفرد كان منخفض حيث وصل الى عشرين جنيها فقط فضلا عن تصاعد تكاليف المعيشة منذ عام ١٩٤٥ لتساير الزيادة الحاصلة في مستويات الاسعار كما هو موضح في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

الارقام القياسية لمستويات الاسعار وتكاليف المعيشة خلال المدة (١٩٤٥-١٩٥٢) (١٩٤٨=١٠٠)

السنوات	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الرقم القياسي لاسعار الجملة	١٠١	٩٧	٩٢	١٠٠	٩٤	١٠٤	١١٦	١١٣
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	١٠٤	١٠٢	٩٩	١٠٠	٩٩	١٠٤	١١٤	١١٣

مصدر الجدول الهامش (٥)

يتضح من الجدول رقم (١) إن الرقم القياسي لأسعار الجمله ازداد من ١٠١ في عام ١٩٤٥ حتى وصل ١١٣ عام ١٩٥٢ كذلك الحال بالنسبة الى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حيث ازداد من ١٠٤ عام ١٩٤٥ ليصل الى ١١٣ في عام ١٩٥٢ .ومن الجدول يلاحظ أيضا انه في عام ١٩٥١ كانت الزيادات كبيره في الارقام القياسية لاسعار الجملة وتكاليف المعيشة بالمقارنه مع السنوات السابقه واللاحقه.

المبحث الثاني

اهم التطورات الاقتصادية خلال المدة ١٩٥٢-١٩٧٣

المد
حرد

السياسي التي حدث عام ١٩٥٢ وجدت القيادة الجديدة نفسها بحاجه الى الموارد الاقتصاديه التي تقتضيها مهمات البناء والدفاع وكان من بين اهم المشاريع الاقتصادية التي هي بحاجه ماسه للتمويل العاجل بناء السد العالي ونظرا لمحدودية التمويل الداخلي فقد لجأت مصر الى الخارج حيث قدمت طلبا الى البنك الدولي للحصول على قرض لذلك الغرض ولم تحصل عليه وذلك بسبب معارضه الحكومتين الامريكيه والبريطانية ويبدو ان القيادة المصرية الجديدة وضعت امام خيارين اما التراجع عما تصبو اليه من مشاريع اقتصادية واجتماعيه واما المضي قدما لتحقيق تلك المشاريع فاختارت الحل الاخير,وكان ذلك يتطلب الكثير من الموارد الاقتصادية وقد وجدت ان تأميم قناة السويس من شأنه تامين تلك الموارد او المساهمة بها,لذا قررت تأميمها فكان ذلك سببا في حصول العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦عليها كما ان القطر المصري تعهد بالدفاع عن اليمن خلال المدة (١٩٦٢-١٩٦٥) وتحمل كذلك جزء من أعباء الحرب في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ,ويمكن الاشاره الى اهم التطورات خلال هذه المرحلة ,منها :-

٢-١ التغيرات في السياسة الاقتصادية العامة.

٢-٢ تطورات الدخل المحلي الاجمالي وهيكله .

٢-٣ تطورات اسعار المستهلك.

٢-٤ تطورات الدين العام الخارجي .

٢-١ التغيرات في السياسة الاقتصادية العامة

في مجال القطاع الزراعي كانت التغيرات في هذا القطاع تطرح نفسها كاهم مشكله تقتضي الحلول العاجلة لذلك أقدمت القيادة الجديدة على اصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي حيث كان اهم الاجراءات التي جاء بها هذا القانون هو تحديد الملكية بما لا يزيد على (٢٠٠) فدانا* للشخص الواحد واستثنيت من هذا الحد من الشركات والجمعيات التي تستصلح الاراضي لبيعها وكذلك الافراد الذين يملكون اراضي بور او اراضي صحراوية لاستصلاحها وذلك خلال مدة (٢٥)سنه من وقت التملك , وهي المدة اللازمة للاستصلاح . وتضمن القانون طريقة أداء التعويض لاصحاب الاراضي الذين يملكون فوق الحد المسموح به وهو (٢٠٠) فدان فنص على ان التعويض يؤدى بسندات على الحكومة بفائدة سعرها (٣%) وتستهلك خلال (٣٠)سنه .كما تضمن القانون طريقه توزيع الأراضي المستولى عليها ,حيث أكد على حصر الأراضي أولا ثم توزيعها الى قطع لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسه ,ومن اجل تحويل اكبر عددا من العمال الزراعيين الى ملاكيين ومن اجل تحقيق مستوى لائق لصغار الفلاحين ولتوسيع قاعدة الملكية الزراعية صدر القانون ١٢٧ لسنه ١٩٦١فنص على انه لا يجوز ان تزيد ملكيه الفرد على مائه فدان سواء كانت الأراضي زراعية ام صحراويه [٦]

اما في مجال قطاع الصناعة كانت الملكية العامه قبل عام ١٩٥٢ متواضعة وتكاد تقتصر على بعض المنشآت الصناعيه في قطاع تكرير البترول والمنابع الاميريه وعدد محدود من المصانع الحربية وعدد من الورش الاميريه التابعة للوزارات المختلفة .[٧]

وكان من اثر العدوان الثلاثي على مصر صدور الأمر العسكري رقم (٥)لسنه ١٩٥٦ بفرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين .[٨] مما ادى الى ازالة السيطرة الاجنبية على قطاع التأمين وبذلك توسعت رقعة القطاع العام في مصر ، وبعد توقيع معاهدة مع بريطانيا وفرنسا حول تسوية الدعاوى المالية المتبادلة سلمت السلطات المصرية (١٥٥٢) التماسا برفع الحراسة تم الاستجابة ل (١٣٦٢) التماسا منها وكان بينها (٦٦٤) حالة رفعت عنها الحراسة جزئياً . غير إن هناك تفاصيل هامة اختفت وراء الأجراء الخارجي[٩] وشهد شهر تموز عام ١٩٦١اكبر عملية تأميم عرفتها البلاد حيث صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين فضلا عن الشركات المبينة في الجدول المرفق به [١٠].

---

*الفدان المصري يساوي ٤٢٠٠متر مربع

ونتيجة لموجة التاميمات وضع قسم كبير وهام من المنشآت الصناعية المصرية تحت سيطرة القطاع العام حتى أصبح القطاع العام مسؤولا عن توليد (٩٠%) من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة في قطاع الصناعة الحديثة حسب بيانات تعداد الانتاج الصناعي لعام(١٩٦٦ -١٩٦٧) [١١] ولغرض المساهمة في تحقيق الإنجازات المطلوبة فقد أعتمدت الحكومة المصرية على التخطيط الاقتصادي بوصفه اداة لتحقيق ذلك على الرغم من تأخر تجربة التخطيط إذ إن اول خطة خمسية بدأ العمل بموجبها هي خطة (١٩٦٠/١٩٦١-١٩٦٤/١٩٦٥) أي بعد ثمان سنوات من التغير السياسي الذي حصل في عام ١٩٥٢ فأن مصر كانت قد حققت بعض النجاحات في هذا المضمار لاسيما في مجال تخطيط التجارة إذ اتسعت سلطة الدولة من خلال اتفاقيات التجارة والدفع التي عقدتها مصر مع البلدان التي لها علاقة تجارية معها وذلك بهدف تنظيم التجارة وانواعها وأساليب الدفع حيث توضح البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية . إن مصر قد حققت بموجب تلك الاتفاقيات فوائد كبيرة تجلت في تحسين وضع الميزان التجاري .فالميزان التجاري كان يشير خلال غالبية سنوات هذه المرحلة الى وضع ايجابي مقارنة بوضع الدول العربية وأوربا الشرقية والشرق الأقصى وبعض الدول الاخرى على حين كان الوضع سلبيا مع دول الأمريكيتين ودول اوربا الغربية [١٢]، ان تجربة التخطيط الاقتصادي في الوقت الذي حققت فيه نجاحات فأنها لم تخلو من بعض الاختلالات وأهمها [١٣] :-

١- الاختلال بين الادخار والاستثمار

بموجب هذه الخطة بلغت نسبة الادخار الى الناتج الاجمالي (١٢،٨%) بينما بلغت نسبة الاستثمار (١٧،٦%) مما أدى الى عجز في التوازن قدره (٤،٨ %) من الناتج المحلي تم تمويله بالقروض الخارجية .

٢- العجز في ميزان المدفوعات

استهدفت الخطة الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدره (٤٠) مليون جنيه عند نهاية عام (١٩٦٤ . ١٩٦٥) إلا إن سنوات الخطة تمخض عنها عجز متراكم بلغ (٤١٧) مليون جنيه وترجع أسباب هذا العجز الى نوعين من هذه العوامل [١٤] :

أ- عوامل موضوعية لايمكن التحكم فيها منها :-

- الميل المتزايد للاستيراد لمواجهة النشاطات الاستثمارية
- إنخفاض نسبة التبادل الخارجي في السوق العالمية لغير صالح البلدان النامية ومنها مصر .

ب – عوامل تخطيطية يمكن التحكم فيها ، منها :-

- إرتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص .
- الاخطاء الفنية الناتجة عن نموذج التصنيع وظهور اختناقات في النقد الاجنبي ادت الى الاستجابة الى استيراد متطلبات الاستهلاك الوسيط وقطع الغيار .

٣- الضغوط التضخمية

نتيجة لزيادة عرض النقد بمقدار (٣٠%) مقابل (١٩%) للدخل الاجمالي واتباع سياسة توسعية في الانفاق العام تولد عنها عجز سنوي في الميزانية مقداره(١٧٠) مليون جنيه مما يعطي انطباعاً حول وجود تضخم مكبوت رافق تنفيذ الخطة الخمسية

٢-٢ الدخل المحلي الاجمالي وهيكل الانتاج

تشير تقديرات الدخل المحلي الاجمالي الى إنه كان في تزايد مستمر طيلة سنوات هذه المدة . إذ ازداد من (١٩٧٥) مليون جنيه بالاسعار الثابتة سنة ١٩٦٤ /١٩٦٥ الى (٢٠٦٣،٣) مليون جنيه سنة ١٩٦٥ /١٩٦٦ أي بزيادة سنوية قدرها ٥% [١٥] إلا إن الدخل المحلي الإجمالي شهد انخفاضاً خلال سنة (١٩٦٦/١٩٦٧) إذ كان الدخل المحلي الاجمالي (٢٠٦٩،٩) مليون جنيه وإنخفض الى (٢٠٤٨،٧) مليون جنيه ويبدو ان ذلك كان نتيجة لأثار حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ .ومن حيث هيكل الانتاج يتضح إن القطاعات السلعية* كانت تساهم بأكبر نسبة من إجمالي ذلك الدخل إذ لم تقل تلك النسبة حتى في سنة (١٩٦٧/١٩٦٨)التي شهدت إنخفاض الدخل المحلي عن (٥٤،٨%) من إجمالي الدخل المحلي اما قطاعات الخدمات فلم تزد نسبة مساهمتها عن (٤٥،٥%) كما هو في سنة ١٩٦٦/١٩٦٧ [١٦] وقد ساهمت الزراعة بمفردها بحوالي ٢٩% من الدخل الاجمالي طيلة المدة (١٩٦٤/١٩٦٥-١٩٦٩/١٩٧٠) .

٢-٣ تطور اسعار المستهلك

انتهى عقد الستينات بإرتفاع مستوى الاسعار في عام ١٩٧٠ بمعدل لايقل عن (٥%) في معظم الدول الغربية[١٨] مما انعكس سلباً على مستويات الاسعار في الدول النامية ومنها مصر إذ ترتفع اسعار وارداتها بجانب ميل اسعار صادراتها الى الثبات بل الى الانخفاض في أغلب الاحيان وتشير الارقام القياسية لاسعار المستهلكين الى إنه على الرغم من التضخم العام في الأسعار العالمية الذي استشرى بصفة خاصة خلال العامين ١٩٧١-١٩٧٢ فأن اثاره لم تنعكس على اسعار المستهلكين في مصر إلا في أضيق الحدود .إذ اقتصر

*القطاعات السلعية تشمل الزراعة ،الصناعة والتعدين والكهرباء والتشييد

ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين خلال المدة من كانون الثاني ١٩٧٢ الى كانون الثاني ١٩٧٣ على ٣،٨% في الحضر و ٧،٦% في الريف وهي نسب وان تجاوزت الزيادة في السنة السابقة التي بلغت ٢،٦% و ١،٣% في كل من الحضر والريف على التوالي (*) .

إلا ان ارتفاع مستويات الأسعار في مصر يظل أقل من إرتفاع مستويات الأسعار في كثير من الدول الأخرى كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) .

إن نسبة التغيير للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في مصر ضئيلة اذا ما قارنا ذلك بنسب التغير التي حصلت في الدول الاخرى ضمن المجموعات المختارة التي تضمنها الجدول .

٢ - ٤ الدين العام الخارجي

من الإحصاءات المتوفرة يتضح ان الدين العام الخارجي في تزايد مستمر سنة بعد اخرى كما يبين ذلك الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٢)
الارقام القياسية لاسعار المستهلك في عدد من الدول خلال
سنتي ١٩٦٦، ١٩٧٣ (١٩٨٠=١٠٠)

الدولة	الرقم القياسي ١٩٦٦	الرقم القياسي ١٩٧٣	نسبة التغير* بين ١٩٦٦و ١٩٧٣	الدولة	الرقم القياسي ١٩٦٦	الرقم القياسي ١٩٧٣	نسبة ثلث بين ١٩٦٦، ١٩٧٣
آسيا				أوربا			
١- بنغلادش	١٤،٧	٣٦،١	٢١،٤	١- إسبانيا	٢٠،٥	٣٢،٣	١١،٨
٢- الهند	٢٨،٢	٦١	٢٢،٨	٢- بريطانيا	٢٤،٥	٣٣،٣	٨،٨
٣- اندونوسيا	٣،٣	٢٩	٢٥،٧	٣- السويد	٣٥،٤	٥٠،٣	١٤،٩
٤- العراق	٦٣،٧	٨٤،٧	٢١	٤- فرنسا	٣٣	٤٧،٩	١٤،٩
٥- السعودية	٢٩،٤	٤٠،٢	١٠،٨	٥- ألمانيا	٥٦	٧٢،٤	١٦،٤
افريقيا				امريكا			
١- مصر	٣٧،٣	٤٤،٩	٧،٦	١- كندا	٣٩،٦	٥٣،٥	١٣،٩
٢- السودان	١٧،٧	٢٧،٤	٩،٧	٢- كولومبيا	١٠،٩	٢٢	١١،١
٣- أثيوبيا	٣٥،٩	٤١،٦	٥،٧	٣ كوستاريكا	٣١،٦	٤٤،٤	١٢،٨
٤- النيجر	٣٢،١	٤٤،٧	١٢،٦	٤- الإكوادور	٢٥،٢	٤٠،٤	١٥،٢
٥- جنوب افريقيا	٣٢،٢	٤٥	١٢،٨	٥-الولايات المتحدة الأمريكيه	٣٩،٤٥	٥٣،٩	١٤،٥
				استراليا			
				١- استراليا	٣٣	٤٦	١٣
				٢- نيوزلندا	٢٤،٩	٣٩،٤	١٥،٥

المصدر الجدول (الهامش ٢٠)

*نسبة التغير مستخرجة من قبل الباحث

جدول رقم(٣)
الدين العام الخارجي خلال المدة (١٩٧١ - ١٩٧٣)
القيمة (مليون دولار امريكي)

السنة	مقدار الدين العام الخارجي	مقدار الزيادة السنوية *	
		قيمة	نسبة مئوية
١٩٧١	١٨١٢		
١٩٧٢	١٩٨٢	١٧٠	٩،٣٨٢
١٩٧٣	٢٢٢٤	٢٤٢	١٢،٢٠٩

المصدر _ (الهامش ٢١)

ومن الجدول رقم (٣) يمكن ملاحظة ان الدين العام الخارجي في مصر أخذ في التزايد منذ عام ١٩٧١ حيث كانت نسبة تلك الزيادة (٩،٣٨٢ %) (١٢،٢٠٩ %) في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ على التوالي مما يمكن معه الاستنتاج ان هناك ضغوطا تدفع باتجاه الحصول على المزيد من القروض الخارجية .

المبحث الثالث أهم التطورات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٩٥

تعد ورقة تشرين الاول (اكتوبر) التي قدمها الرئيس المصري الراحل أنور السادات الى مجلس الامة في نيسان ١٩٧٤ بمثابة الاساس النظري والرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وكان أهم ما تناولته تلك الورقة هو تحديد معالم الطريق الذي يتعين على مصر أن تنتهجه .

(٣-١) معنى ومسوغات الانفتاح الاقتصادي

من حيث المعنى الذي تحمله عبارة الانفتاح الاقتصادي يرى بعض الاقتصاديين [١٢] ان من الامور الصعبة تحديد معنى دقيق لهذه العبارة إذ إن مصر قبل عام (١٩٧٤) لم تكن منعزلة عن العالم وبدأت تفتح أبوابها على هذا العالم منذ ذلك التاريخ ، ومع ذلك فهو يرى ان مضمون هذه السياسة يمكن فهمه من خلال دراسة هيكل التجارة الخارجية وليس مستواها ، فسياسة الانفتاح تعني [١٣] إعادة وضع الدول الرأسمالية المتقدمة على رأس قائمة المشترين للصادرات المصرية وزيادة نصيبها من الواردات المصرية ، إن أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي كما اشارت لها ورقة تشرين الاول كثيرة من أهمها زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والتأكيد على التخطيط الاقتصادي وان يبقى القطاع العام بوصفه الاداة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الحصول على الموارد الاقتصادية .

المؤيدون لاعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي يؤكدون ان المسوغ الاساس لاعتماد هذه السياسة هو الرغبة في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية لاسيما ان نمو الناتج القومي الاجمالي كان قد هبط الى (٢%) [١٤] على حين يرى فريق من الاقتصاديين [١٥] إن الاراء المؤيدة للانفتاح الاقتصادي تقوم على اسس واهية تتركز على التشكيك بقدرة القطاع العام للاضطلاع بمهمة تحقيق التنمية الاقتصادية لكونه يعاني العديد من الاختناقات وهذا الفريق يرى انه في الوقت الذي لايجوز غض النظر عن تلك الاختناقات فانه ينبغي إذا ما اريد تقييم القطاع العام النظر الى كل من نتائجه الإيجابية والسلبية معا وان لايركز على جوانبه السلبية فقط وقد أعقب تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي قيام الحكومة باعادة تنظيم القطاع العام ، حيث ازدادت وتيرة هذه العملية سنة ١٩٧٥ فضلاً عن الغاء المؤسسات العامة قامت الحكومة ببيع جزء من رأس مال القطاع العام للجمهور [١٦] وفي هذا المجال ولاجل توسيع قاعدة الملكية الخاصة أعلن مجلس الوزراء في شباط ١٩٩٦ قراره ببيع (٧٢) شركة صناعية و(٣٦) فندقا فضلاً عن حصص القطاع العام في الشركات والبنوك المشتركة [١٧] وقد تطورت مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمارات حيث حصل تغيير في مساهمة كل من القطاعين المذكورين في الاستثمارات إذ بينما كانت مساهمة القطاع العام (٩١،٥ %) والقطاع الخاص (٨،٥%) في عام ١٩٧٣ [١٨] حصل تغير في هذه المساهمة إذ تراجعت مساهمة القطاع العام سنة بعد اخرى

*مقدار الزيادة السنوية مستخرجة من قبل الباحث

بينما ازدادت مساهمة القطاع الخاص حتى وصلت مساهمتها الى (٦٦,٩%) و(٣٣,١%) على التوالي وذلك عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ [٢٩]

(٣-٢) انعكاسات الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد المصري .

كان للانفتاح الاقتصادي انعكاسات واضحة على العديد من المتغيرات الاقتصادية ربما أمكن ايجاز اهم تلك الانعكاسات بما يلي :

(٣-٢-١) إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

اذا قمنا بمتابعة التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية خلال المدة (١٩٦٠-١٩٨٦) لاتضح ان الكفه تميل لصالح الدول الرأسمالية المتقدمه والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول رقم(٤)

التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية خلال المده ١٩٦٠-١٩٨٦

السنة	الصادرات				الواردات		
	الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة	اقتصاديات الكتلة الشرقية	الاقتصاديات الاخرى	المجموع	الاقتصاديات الرأسمالية	اقتصاديات الكتلة الشرقية	الاقتصاديات الاخرى	المجموع
١٩٦٠	٤٣	٣٦,٢	٢٠,٨	١٠٠	٦٤,٥	١٨,٨	١٦,٧	١٠٠
١٩٧٦	٣٢	٤٨,٩	١٩,١	١٠٠	٦٧,٦	١٤,٨	١٧,٦	١٠٠
١٩٨٦	٥٠,٩	٢٠,٣	٢٨,٨	١٠٠	٧١,٤	٦,٧	٢١,٩	١٠٠

من الجدول رقم (٤) يمكن ملاحظة ان التجارة الخارجية المصرية مع البلدان الراسمالية المتقدمة تحظى بالاهمية الكبرى اذ ان كلا من الصادرات والواردات من تلك البلدان تشكل نسبة عالية من اجمالي التجارة الخارجية ولقد حصلت تغيرات بنسبة عالية من اجمالي التجارة الخارجية ولقد حصلت تغيرات في التوزيع الجغرافي لتلك التجارة حيث انخفضت الصادرات من (٤٣%) الى (٣٢%) أي بمعدل (١١%) وذلك خلال المدة (١٩٦٠-١٩٧٦)ثم لتعود ترتفع مره اخرى خلال المدة (١٩٧٦-١٩٨٦)الى (٩و٥٠%) اي بمعدل (٩و١٨%) . اما الواردات فهي في تزايد مستمر الا إ تغيراتها تبدو أقل من تغيرات الصادرات ،فبين السنوات (١٩٦٠ - ١٩٧٦)ازدادت بمعدل (١و٣) اما بين السنوات (١٩٧٦ ـ١٩٨٦) فقد ازدادت الواردات بمعدل (٨و٣%) ومن ذلك يمكن الاستنتاج ان اتفاقيات التجارة والدفع التي عملت مصر بموجبها مع بعض البلدان الاخرى بغية تخطيط التجارة الخارجية وتحقيق الاهداف التي تصبو لها لم تمكن مصر في حل او تقليل مشاكلها مع البلدان الرأسمالية لذلك انخفضت الصادرات بينما ازدادت الواردات حيث يبدو ان مصر مضطرة لاستيراد بعض ما تحتاجه ، ان انخفاض الصادرات المصرية للدول الراسمالية المتقدمة قد يعود للمعوقات التي وضعتها تلك البلدان امام الصادرات المصرية اما في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي فيبدو إن البلدان الراسمالية ازالت بعض تلك المعوقات امام الصادرات المصرية لاسباب سياسية بغية تشجيع الحكومة المصرية للمضي قدما في اتفاقيات التسوية مع الكيان الصهيوني وقيادة اتجاهات التسوية مع ذلك الكيان .

وعلى الرغم من زيادة الاهمية النسبية لتجارة مصر مع الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة التي تزايدت في النصف الثاني من السبعينيات وهي جوهر سياسه الانفتاح الاقتصادي والتي كان يؤمل منها ان تعود بفوائد على الاقتصاد المصري فان النتائج تشير الى عكس ذلك حيث أسفر الميزان التجاري خلال السنه (١٩٩٤-١٩٩٥) عن عجز بلغ (٧,٨) مليار دولار أي بزيادة مقدارها (٧,٤%) عن العام السابق.[٣١]

(٣-٢-٢) الدخل المحلي الاجمالي وهيكل الانتاج

ان الحسابات القومية توضح ان الناتج المحلي الاجمالي في تطور ملحوظ خلال المدة (١٩٨٤-١٩٨٦) حيث كان الدخل المحلي الإجمالي للسنه (١٩٨٥-١٩٨٦) قد بلغ (٢٦٥٧٢) مليون جنيه (بالاسعار الثابته) لعام ١٩٨٢،١٩٨١واصبح (٢٨٣٢٣) مليون جنيه سنه (١٩٨٦-١٩٨٧) أي بزيادة قدرها (٦,٦%)وتشير البيانات الاوليه لمتابعة خطه ١٩٩٤-١٩٩٥الى ان الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (١٤٦'١)مليار جنيه وبمعدل نمو (٤,٧%)[٣٢] ونظرا لكون هذه الزيادة وبهذه المعدلات ملفتة للانظار اذ ان الناتج القومي الحقيقي في عموم البلدان النامية لا يزيد نموه بمثل هذه المعدلات ،فقد حاولنا ان نتوصل الى حقيقة التطورات من خلال متابعة التطورات في هيكل الانتاج بوصفه احد المؤشرات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والبيانات المتاحة توضح ان هناك خللا ملحوظا في هيكل الانتاج ,وهذا الخلل يتجلى في زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات وتراجع مساهمة القطاعات السلعية اذ إن مساهمة القطاعات السلعية سنة ١٩٧٣كانت تشكل (٥, ٥٧ %)على حين كانت مساهمة القطاعات الخدمية(٤٢,٥%)[٣٣]

وتطورت تلك المساهمة حيث انخفضت مساهمة القطاعات السلعية فاصبحت تشكل (٦ ,٥١ %) بينما كانت مساهمة القطاعات الخدمية (٤, ٤٨ %)وذلك خلال عام (١٩٨٦ -١٩٨٧)[٣٥] . وعلى الرغم من ان زيادة الناتج

القومي الاجمالي كان هدفا من تلك الاهداف التي جرى التوكيد عليها الا انه وكما يبدو كان هناك توكيدا اكبر على جذب المزيد من الموارد الخارجية لغرض توظيفها في مصر ,وبصدد هذا الامر يمكن القول ان هناك زيادة ملموسة في مقدار الاستثمارات الخارجية إذ تعد مصر أحد الاقطار العشر الكبار المستقبلة للاستثمارات الخارجية في شمال افريقيا فقد تدفقت اليها خلال المدة (١٩٨٤-١٩٨٩) وكمعدل سنوي (١٠٨٥) مليون دولار ثم أصبحت (٧٣٤، ٢٥٣، ٤٥٩، ٤٩٣، ١٢٥٦، ١٠٠٠) مليون دولار خلال الاعوام (١٩٩٠-١٩٩٥) على التوالي [٣٦]

ومع زيادة الاستثمارات الثابتة يتضح أن الاتجاه العام يتجه صوب زيادة تلك الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ونقصانها في القطاعات السلعية بما فيها الخدمات الانتاجية كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

الاستثمارات الثابتة الاجمالية حسب النشاط الاقتصادي خلال المدة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٧/١٩٨٦

السنة	القطاعات السلعية بما فيها الخدمات الإنتاجية		قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية		الإجمالي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٣	٣٧٣،٤	٨٠	٩٣،٣	٢٠	٤٦٦،٧	١٠٠
١٩٧٨	٢٢٢٠،٩	٨٢،٧	٤٦٣،٩	١٧،٣	٢٦٨٤،٨	١٠٠
١٩٨٦-٨٧	٥٠٧٦	٦٥،٩	٢٦٢٦،٣	٣٤،١	٧٧٠٣	١٠٠

المصدر (الهامش٣٧)

من الجدول رقم (٥) يتضح ان القطاعات السلعية تراجعت أهميتها النسبية الى اجمالي الاستثمارات فبعد ان كانت تشكل (٨٠%) عام ١٩٧٣ اصبحت (٦٥,٩%) خلال عام (١٩٨٦-١٩٨٧) في حين زادت الاهمية النسبية لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية من (٢٠%) عام ١٩٧٣الى (٣٤,١%)عام (١٩٨٦ -١٩٨٧).

(٣-٢-٣) تطورات اسعار المستهلك

تطورت اسعار المستهلك تطورا ملحوظا بعد اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث اتجه الرقم القياسي لاسعار المستهلك نحو الارتفاع المتزايد بنسب تفوق تلك التي كانت سائدة في المرحلة السابقة وهو ما يمكن تلمسه من الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)
تطورات أسعار المستهلك في مصر (١٩٨٠=١٠٠)

السنة	مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي: الرقم القياسي لاسعار المستهلك	مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي: معدل التغير السنوي %	السنة	مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي: الرقم القياسي لاسعار المستهلك	مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي: معدل التغير السنوي %
١٩٦٠	٢٩،٢		١٩٧٤	٤٩،٨	٤،٩
١٩٦٤	٢٩،٤	٠،٢	١٩٧٥	٥٤،٦	٤،٨
١٩٦١	٢٨،٦	(٢،٨)-	١٩٧٦	٦٠،٢	٥،٦
١٩٦٢	٢٨،٨	٠،٧	١٩٧٧	٦٧،٩	٧،٧
١٩٦٣	٢٩،٨	١	١٩٧٨	٧٥،٤	٧،٥
١٩٦٤	٣٤،٢	٤،٤	١٩٧٩	٨٢،٩	٧،٥
١٩٦٥	٣٧،٣	٣،١	١٩٨٠	١٠٠	١٧،١
١٩٦٦	٣٧،٦	٠،٣	١٩٨١	١١٠،٤	١٠،٤
١٩٦٧	٣٨،١	١،٣	١٩٨٢	١٢٦،٨	١٦،٤
١٩٦٨	٣٩،٤	١،٣	١٩٨٣	١٤٧،٢	٢٠،٤
١٩٦٩	٤٠،٩	١،٥	١٩٨٤	١٧٢،٣	٢٥،١
١٩٧٠	٤٢،٢	١،٣	١٩٨٥	٢٩٥،١	٢٢،٩
١٩٧١	٤٢،٦	٠،٩	١٩٨٦	٢٣٩،٣	٤٤،١
١٩٧٢	٤٤،٩	١،٨	١٩٨٧	٢٨٦،٤	٤٧،١
١٩٧٣	متوسط معدلات التغير السنوي	١،٢	متوسط معدلات التغير السنوية		١٧،٣

مصدر الجدول (الهامش ٣٨)

ان الجدول رقم (٦) يتضح ان مستويات اسعار المستهلك في تزايد مستمر طيلة المدة (١٩٧٤-١٩٨٧) وان معدلات هذه الزيادة قد تصاعدت في السنوات الاخيرة كما يلاحظ ان متوسط معدلات التغير السنوية خلال هذه المدة اعلى من مثيله للمدة (١٩٦٠-١٩٧٣) .

(٣-٢-٤) تطورات الدين العام الخارجي

يتضح من البيانات المتاحة ان الدين العام الخارجي في تزايد اذ ازداد ذلك الدين بصورة متواصلة كما هو مبين في الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)
تطور الدين العام الخارجي خلال المدة (١٩٧٤-١٩٩١)
القيمة (مليون دولار أميركي)

السنة	مقدار الدين العام الخارجي	مقدار الزيادة او الانخفاض السنوية: القيمة	مقدار الزيادة او الانخفاض السنوية: نسبة مئوية
١٩٧٤	٢٨٩٢	٥٦٠٥	٢٧،٢٠٣
١٩٧٥	٤٨٥٠	٢٠٢١	٧١،٤٤٣٩
١٩٧٦	٥٧٦٨	٩١٨	١٨،٩٢٨
١٩٧٧	٨٠٩٢	٢٣٢٤	٤٠،٢٩١
١٩٧٨	٩٩٢٠	١٨٢٨	٢٢،٥٩٠
١٩٧٩	١١٤١١	١٤٩١	١٥،٠٣٠
١٩٨٠	١٢٧٩٥	١٣٨٤	١٢،١٢٩
١٩٨١	١٤٢٧١	١٤٧٦	١١،٥٣٦
١٩٨٢	١٥٤٦٨	١١٩٧	٨،٣٨٨
١٩٨٣	٢٦٢٠٢	١٠٧٣٤	٩٦،٣٩٥
١٩٨٤	٢٨٤٧٤	٢٢٧٢	٨،٦٧١
١٩٨٥	٣٣٠٣٠	٧٥٥٦	٢٦،٥٣٦
١٩٨٦	٣٦٢١٤	٣١٨٣	٩،٦٣٧
١٩٨٧	٤٢٢٦٣	٦٠٤٩	١٦،٧٠٣
١٩٨٨	٤٢١٢٨	(١٣٥)-	٠،٣١٩
١٩٨٩	٤٣١٦٣	١٠٣٥	٢،٤٥٧
١٩٩٠	٤٣٨٥٠	٦٨٧	١،٥٩٢
١٩٩١	٤٤٦٣٢	٧٨٢	١،٧٨٣

مصدر الجدول (الهامش ٣٩)

ويبدو من الجدول رقم (٧) ان الاتجاه العام يكشف عن تنامي الدين العام مما يعكس حقيقة المخاطر التي تحدق بالاقتصاد المصري وذلك على الرغم من الوكيدات من ان الانفتاح الاقتصادي سوف يؤدي الى تحقيق مكاسب كبيرة .

الخاتمة

بعد بحث اهم التطورات الاقتصادية التي حصلت في مصر خلال مرحلتين من المراحل التي مرت بها وهما المرحلة من (١٩٥٢-١٩٧٣) والمرحلة من (١٩٧٤-١٩٩٥) اللتان تتسم كل منهما بسمات اقتصادية خاصة بها يمكن ان نختتم هذا البحث بايجاز اهم تطورات هاتين المرحلتين .

ان مرحلة (١٩٥٢-١٩٧٣) التي يمكن تسميتها بالمرحلة ذات النهج الناصري قد تحققت خلالها تطورات اقتصادية ايجابية واخرى سلبية الا ان التطورات الايجابية كانت كفتها هي الراجحة ، اما التطورات السلبية فهي الاخرى تبدو واضحة غير ان مما يشفع لقيادة مصر خلال هذه المرحلة في اخفاقاتها انها كانت قد واجهت المخاطر في وقت مبكر نسبيا وفتحت باب المواجهة ضد الاحتكارات العالمية سياسيا واقتصاديا ، وفي بعض الاحيان عسكريا ، لذا كان من الطبيعي ان تحصل بعض الاخفاقات . اما المرحلة الاخرى التي ابتدأت منذ عام ١٩٧٤ ولازالت مستمرة والتي يمكن تسميتها بالمرحلة ذات النهج الساداتي فقد اتخذ النظام الحاكم منهجا اقتصادياً يغاير بشكل كبير ما كان يعتمده سلفه إذ اعتمد على سياسة جديدة أسماها بالانفتاح الاقتصادي فقد كثر الجدل حول مضمونها واتضح من البحث ان تلك السياسة قد نتج عنها في الغالب الاعم تطورات اقتصادية سلبية شديدة الوقع على الاقتصاد المصري على الرغم من الدعم الاقتصادي الكبير الذي لقيه هذه النظام سواء أكان ذلك بشكل منح واعانات أم إعفاءات من بعض الديون .واذا كانت النتائج التي تمخضت عن سياسة الانفتاح ولغاية عام ١٩٩٥ تبدو سلبية في اغلب جوانبها فأن مستقبل هذه السياسة يتوقع ان يكون وخيما وقد يعيد التاريخ نفسه فتتوقف مصر عن الوفاء بالديون كما كانت قد توقفت عن ذلك فيما سبق فأعطت بذلك الذريعة لبريطانيا لكي تقوم باحتلال مصر (١٨٨٢) إذ إن الدين العام الخارجي المترتب على مصر قد إزداد باستمرار في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي مما يفتح المجال للجان جدولة الديون والمنظمات الدولية والدول الدائنة لكي تتدخل من مصر إتخاذ الوسائل التي تمكنها من الوفاء بتلك الديون ولو كان ذلك برهن الاقتصاد والمجتمع المصري لدى أصحاب الديون الخارجية ، هذا فضلا عن الاخفاقات الاخرى التي ما برحت تتفاقم بعد اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي إن النتائج التي تمخضت عن الانفتاح الاقتصادي كما اتضح لنا من البحث قد عمقت المشاكل التي تنوء بها مصر ولم تعمل على أقل تقدير على تقليلها . وبذلك يمكن القول بأن النتائج التي توصل اليها البحث تتفق والفرضية التي انطلق منها .

الهوامش

١- جاسم المطير — الانفتاح الاقتصادي — ص ١٧

٢- جورج قرم — التبعية الاقتصادية — ص ٤٦

٣- د. إسماعيل صبري عبد الله — تنظيم القطاع العام — ص٢٥٣

٤- عبد الله اباضة — نهضتنا في ربع قرن — ص ٢٤

٥- International Monetary (IMF)
International Financial statiies (IFS)
June 1953, p 76

٦-عبد الرازق الهلالي — قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي — ص ٤٤٨

٧- د. محمود عبد الفضيل — الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي — ص ٧٩

٨- البنك الاهلي المصري — النشرة الاقتصادية المجلد ٢٣ العدد ٤ (١٩٧٠) — ص ٣٧٥

٩- د. إيغور بيليايف ـ أفغيني بريما كوف — مصر في عهد عبد الناصر — ص ٩١ .

١٠- البنك الاهلي المصري — النشرة الاقتصادية المجلد ٢٣ العدد ٤ (١٩٧٠) ص ٧٩

١١- د. محمود عبد الفضيل — الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي — ص ٧٩ .

١٢- البنك المركزي المصري — المجلة الاقتصادية (المجلد ١١) العدد (١-٢) ١٩٧١ — ص٣٧ .

١٣- د. محمود عبد الفضيل — الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي — ص ٩١

١٤- المصدر نفسه — ص ٩٢ .

١٥-البنك الاهلي المركزي — النشرة الاقتصادية المجلد ٢٦ العدد(١) ١٩٧٣ الجدول ٦/١/ب .

١٦- المصدر نفسه

١٧-المصدر نفسه

١٨- جمهورية مصر العربية — الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٧٩ ص ٥ .

١٩- بنك مصر ، النشرة الاقتصادية السنة (١٦) العددان ٣-٤ ١٩٧١ ص ٥ .

٢٠- IMF, IFS Yearbook 1988 variant pages

٢١- World Bank ,World dept tables.
Variant numbers variant pages.

٢٢- د. جودت عبد الخالق الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ص ٣٨١.
٢٣- المصدر نفسه .
٢٤- د. مصطفى السعيد الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات ص ١٧.
هذا الانفتاح الاقتصادي ص ١٤.
٢٥- د. فؤاد مرسي الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ص ٤٠٤.
٢٦- د.جودت عبد الخالق التقرير السنوي والمركز المالي ١٩٩٥ ص ١٠ .
٢٧- البنك الوطني المصري المجلة الاقتصادية المجلد ٢٧ العدد (١) ١٩٩٧ ص ٢٩ .
٢٨- البنك المركزي المصري
٢٩-المصدر نفسه ص ٣٠ .
٣٠-البنك الأهلي المصري الاقتصاد المصري في ارقام ١٩٨٦ ص ٥.
د.جودت عبد الخالق ,الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ص ٣٨٥.
٣١- البنك الأهلي المصري التقرير السنوي ١٩٩٤-١٩٩٥ ص ١٦٠
٣٢ البنك الأهلي المصري الاقتصاد المصري في ارقام ١٩٨٦ ص ٢٠٠ .
٣٣-البنك الأهلي المصري التقرير السنوي ١٩٩٤ -١٩٩٥ ص ١٥ .
٣٤- جمهورية مصر العربية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .
الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٧٩ص٢٢٦
٣٥-البنك الاهلي المصري الاقتصاد المصري في أرقام ١٩٨٦ ص٢ .
٣٦- World Investment Report 1996 , p .227 .
٣٧- البنك المركزي المصري المجلة الاقتصادية المجلد ٢٧ العدد (١) ١٩٨٧ ص ٢٤ .
٣٨- IMF,IFS, YEARBOOK 1988 P.336.
٣٩- World Bank , World dept tables , variant numbers , variant pages .

المراجع

أولا: العربية

أ. الكتب

١- د. بيلياف ، ايغور
د. بريماكوف ، اغيني مصر في عهد عبد الناصر
اشرف على تعريبه : عبد الرحمن الخميسي
دار الطليعة للطباعة والنشر -بيروت
الطبعة الاولى – اذار ١٩٧٥ .

٢- د. عبد الله ، إسماعيل صبري تنظيم القطاع العام
الاسس النظرية واهم القضايا التطبيقية
دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

٣- د. عبد الفضيل محمود ، تاملات في المسالة الاقتصادية المصرية دار المستقبل العربي – القاهرة ١٩٨٣ .

٤- د. عبد الفضيل محمود ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي .
معهد الانماء العربي – بيروت .الطبعة الاولى ١٩٨٠ .

٥- قرم، جورج التبعية الاقتصادية
مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي .
دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت .
الطبعة الاولى ١٩٨٠ .

٦- د.مرسي ،فؤاد هذا الانفتاح الاقتصادي .
دار الوحدة للطباعة والنشر – بيروت .
الطبعة الثانية ١٩٨٠ .

٧- المطير – جاسم الانفتاح الاقتصادي ، حصان الرأسمالية المريضة .
مطبعة الاديب البغدادية ١٩٧٦.

٨- الهلالي ، عبد الرزاق قصة الارض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي
منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع
بيروت – القاهرة – بغداد ، الطبعة الاولى ١٩٧٦ .

ب- الدوريات والبحوث

٩- اباضة ،عبد الله نهضتنا الاقتصادية في ربع قرن
مجلة الغرفة التجارية – الاسكندرية نيسان (مايو) ١٩٤٩ .

١٠-البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢٣ ، العدد (٤) ١٩٧٠
١١-البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية ، المجلد (٢٦) العدد (١) ، ١٩٧٣ .
١٢-البنك الاهلي المصري الاقتصاد المصري في أرقام ١٩٨٦ .
١٣-البنك الاهلي المصري التقرير السنوي ١٩٨٦- ١٩٨٧ .

١٤-البنك الاهلي المصري	التقرير السنوي ١٩٩٤-١٩٩٥ .
١٥-البنك المركزي المصري	المجلة الاقتصادية ، المجلد (١١) ، العدد (١-٢) ١٩٧١ .
١٦-البنك المركزي المصري	المجلة الاقتصادية ، المجلد (٢٦) ، العدد (١) ١٩٧٣ .
١٧-البنك المركزي المصري	المجلة الاقتصادية ، المجلد (٢٧) العدد (١) ١٩٨٧ .
١٨- البنك الوطني المصري	التقرير السنوي والمركز المالي ١٩٩٥ .
١٩- بنك مصر	النشرة الاقتصادية السنة (١٦) العددان (٣-٤) ١٩٧١ .
٢٠- جمهورية مصر العربية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٧٩ .
٢١- د. السعيد ، مصطفى (	الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات ، من بحوث (نحو إقتصاد مصري يعتمد على الذات) بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين القاهرة اذار ١٩٨١ . دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع - القاهرة غير مؤرخ .
٢٢- د. عبد الخالق ، جودت	الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر (١٩٧١-١٩٧٧) وهو أحد بحوث : مصر في ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) معهد الانماء العربي العربي - بيروت الطبعة الاولى ١٩٨١ .

ثانيا : الأجنبية

٢٣- International Monetary Fund
International Financial Statistics
June 1953, Volume v1, Numbers 6.

٢٤- International Monetary Fund
International Financial Statistics Yearbook 1988

٢٥- United nation conference on trade and development ,
World Investment Report 1996 United nation, New York and Geneva 1996 .

٢٦- World Bank , World dept of developing
Countries
Numbers:
A: December 1981
B: 1982 83 edition
C: 1983 84 edition
D: 1989-90 volume .2.
E: 1989-90 First supplement